@ 328 @ فهو جزاؤه ، تقرير لحكم أي : فأخذ السارق نفسه هو جزاؤه لا غير كقولك : حق زيد أن يكسى ويطعم وينعم عليه فذلك جزاؤوه ، أو فهو حقه ، لتقرر ما ذكرته من استحقاقه قاله الزمخشري ، وقال معناه ابن عطية إلا أنه جعل القول الواحد قولين قال : ويصح أن يكون من خبراً على أنّ على أنّ المعنى جزاء السارق من وجد في رحله عائد على من ، ويكون قوله : فهو جزاؤه ، زيادة بيان وتأكيد . ثم قال : ويحتمل أن يكون التقدير جزاؤه استرقاق من وجد في رحله ، ثم يؤكد بقوله : فهو جزاؤه . وهذا القول هذا الذي قبله ، غير أنه أبرز المضاف المحذوف في قوله : استرقاق من وجد في رحله ، وفيما قبله لا بد من تقديره ، لأنّ الذات لا تكون خبراً عن المصدر ، فالتقدير في القول قبله جزائه أخذ من وجد في رحله ، أو استرقاق هذا لا بد منه على هذا الإعراب . وهذا الوجه هو أحسن الوجوه ، وأبعدها من التكلف . كذلك أي : مثل الجزاء ، وهو الاسترقاق . نجزي الظالمين أي بالسرقة وهو ديننا وسنتنافى أهل السرقة { فَبَدَأَ بِأَوْعِيَتِهِمْ قَبْلَ وِعَاء أَخِيهِ ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِن وِعَاء أَخِيهِ كَذالِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِى دِينِ } قيل : قال لهم : من وكل بهم لا بد من تفتيش أوعيتكم ، فانصرف بهم إلى يوسف ، فبدأ بتفتيش أوعيتهم قبل وعاء بنيامين لنفي التهمة ، وتمكين الحيلة ، وإبقاء ظهورها حتى بلغ وعاءه ، فقال : ما أظن هذا أخذ شيئاً فقالوا : وا ما تتركه حتى تنظر في رحله ، فإنه أطيب لنفسك وأنفسنا ، فاستخرجوه منه . .

وقرأ الحسن من وعاء بضم الواو ، وجاء كذلك عن نافع . وقرأ ابن جبير : من إعاء بإبدال الواو المكسورة همزة كما قالوا : إشاح وإسادة في وشاح ووسادة ، وذلك مطرد في لغة هذيل ، يبدلون من الواو المكسورة الواقعة أولاً همزة ، وأنث في قوله ثم استخرجها على معنى السقاية ، أو لكون الصواغ يذكر ويؤنث . وقال أبو عبيد : يؤنث الصواع من حيث سمى سقاية ، ويذكر من حيث هو صاع ، وكان أبا عبيد لم يحفظ تأنيث الصواع . وقيل : الضمير في قوله : ثم استخرجها عائد على السرقة ، كذلك أي مثل ذلك الكيد العظيم كدنا ليوسف يعني : علمناه إياه ، وأوحينا به إليه . وقال الضحاك ، والسدي : كدنا صنعنا . قال ابن عطية : وأضاف ا تعالى الكيد إلى ضميره ، لما أخرج القدر الذي أباح ليوسف أخذ أخيه مخرج ما هو في اعتياد الناس كيد . وفسر ابن عباس في دين الملك بسلطانه ، وفسره قتادة بالقضاء والحكم انتهى . وقال الزمخشري : ما كان ليأخذ أخاه في دين الملك تفسير للكيد وبيان له ، لأنه كان في دين ملك مصر ، وما كان يحكم به في السارق أن يغرم مثلي ما أخذ إلا أن يلزم

ويستعبد ، إلا أن يشاء ا ، إلا بمشيئته وإذنه . وقال ابن عطية : والاستثناء حكاية حال التقدير : إلا أن يشاء ا ما وقع من هذه الحيلة انتهى . والذي يظهر أنه استثناء منقطع أي : لكن بمشيئة ا أخذه في دين غير الملك ، وهو دين آل يعقوب : أنّ الاسترقاق جزاء السارق . .

وقرأ الكوفيون ، وابن محيصن : نرفع بنون درجات منوناً من نشاء بالنون ، وباقي السبعة كذلك ، إلا أنهم أضافوا درجات . وقرأ يعقوب بالياء في يرفع ، ويشاء أي : يرفع ا درجات من يشاء رفع درجاته . وقرأ عيسى البصرة : نرفع بالنون درجات منوناً من يشاء بالياء . قال صاحب اللوامح : وهذه قراءة مرغوب عنها تلاوة وجملة ، وإن لم يمكن إنكارها . وقال ابن عطية : وقرأ الجمهور نرفع على ضمير المعظم وكذلك نشاء . وقرأ الحسن وعيسى ويعقوب : بالياء أي : ا تعالى انتهى . ومعناه في العلم كما رفعنا درجة يوسف فيه . وعليم صفة مبالغة . وقوله : ذي علم أي : عالم . فالمعنى أن فوقه أرفع منه درجة في علمه ، وهذا معنى قول الحسن وقتادة وابن عباس . وعن أن العليم هو ا عز وجل . قيل : روى عنه أنه حدث بحديث عجيب ، فتعجب منه رجل ممن حضر فقال : الحمد ، وفوق كل ذي علم عليم ، فقال له ابن عباس : بئس ما قلت ، إنما العليم ا ، وهو فوق كل ذي علم . وقرأ عبد ا : وفوق كل ذي عالم ، فخرجت على زيادة ذي ، أو على أن قوله عالم مصدر بمعنى علم كالباطل ، أو على أن التقدير :